Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 0779-0795
ISSN (Print): 3079-6040 • ISSN (Online): 3135-4343

Trade Policy and Its Effects on the Libyan Economy

Najat Mohamed Alameen[1*], Reda khalifa AlShabani[2]

[1] Department of Economics, Faculty of Economics, University of Zawia, Zawia, Libya.

[2] Central Bank of Libya, Tripoli, Libya.

*Corresponding author email: Najat Alameen | n.lamin@zu.edu.ly

Received: 30-09-2025 | Accepted: 01-06-2026 | Available online: 13-06-2026 / DOI: 10.5281/zenodo.20681512

ABSTRACT

Trade policy is considered one of the most vital economic policies for any country, whether developed or developing. It holds particular significance for the Libyan economy due to its positive impacts on various macroeconomic and microeconomic variables, including economic growth, employment, and investment. Consequently, in alignment with Libyan accession to the World Trade Organization (WTO), Libya has implemented numerous trade policy reforms aimed at trade liberalization. These reforms included reducing state monopolies on commodity imports, and limiting import bans. Accordingly, this research examined the impact of trade policy on economic growth in Libya during the period (1990–2024), using a Multiple Linear Regression model, utilizing the Economic Growth Rate as the dependent variable. The model incorporates several independent variables related to trade liberalization, namely: Trade Openness (the sum of exports and imports as a percentage of GDP), representing trade freedom policy, and a Trade Freedom Index (a dummy variable representing the years before and after Libya's WTO accession process). Additionally, the study includes other independent variables influencing economic growth: Net Foreign Direct Investment (FDI) and Domestic Investment (Gross Fixed Capital Formation) as a percentage of GDP. The findings of the research indicate a significant positive impact of trade liberalization on economic growth in Libya. Therefore, the study recommends the formulation and implementation of policies that further enhance trade openness and promote trade liberalization within the Libyan economy.

Keywords: Trade Protectionism, Trade Liberalization, Trade Balance, Quotas, Subsidies, Non-Tariff Barriers.

السياسة التجارية وآثارها على الاقتصاد الليبي

نجاة محمد الأمين[1*]، رضا خليفة الشيباني[2]

[1] قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الزاوية ، طرابلس، ليبيا.

[2] مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.

* المؤلف المراسل: نجاة الأمين | n.lamin@zu.edu.ly

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 01-06-2026م | متوفرة على الانترنت | 13-06-2026م | DOI: 10.5281/zenodo.20126826

ملخـــــص البحـــــث

تعد السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية لأي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، كما أنها من السياسات الهامة للاقتصاد الليبي، لما لها من تأثيرات إيجابية على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، والتي تشمل التأثير

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

على النمو الاقتصادي، العمالة، الاستثمار، معدلات النمو الاقتصادي، وغيرها من الآثار الاقتصادية. و بناءًا على ذلك قد نفذت ليبيا تماشيًا مع عملية انضمامها لمنظمة التجارة العالمية *(WTO)* العديد من الإصلاحات في السياسة التجارية في اتجاه تحرير التجارة، وقد شملت هذه الإصلاحات تقليص عدد احتكارات الدولة في استيراد السلع، الحد من الحظر على الاستيراد، وتخفيض الإعانات الحكومية، وغيرها. لذا تناول هذا البحث تأثير السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2024)، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي في ليبيا. ولتحقيق ذلك استخدم البحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بالاعتماد على معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، بالإضافة إلى بعض المتغيرات التابعة المرتبطة بتحرير التجارة وهي معدل الانفتاح التجاري وهو مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل سياسة حرية التجارة، ومؤشر حرية التجارة وهو متغير وهمي للسنوات قبل وبعد انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى بعض المتغيرات المستقلة الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي وهي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمار المحلي أو تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصل البحث إلى وجود تأثيرًا إيجابيًا وهامًا لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في ليبيا. ولذلك، يوصي البحث بصياغة وتنفيذ سياسات من شأنها تعزيز الانفتاح التجاري وتحرير التجارة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الحمائية التجارية، تحرير التجارة، الميزان التجاري، الحصص، الدعم، الحواجز غير الجمركية.

1. مقدمة:

تعد السياسة التجارية الإطار الذي يوجه أنشطة التجارة الدولية لأي دولة، وتؤدي دورًا حاسمًا في الاقتصاد، وبالرغم من وجود سياسات تجارية مختلفة تتنوع بين التجارة الحرة والحمائية التجارية، إلا أن السياسات التي تعزز حرية التجارة وفق العديد من الدراسات لها العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والتي تشمل زيادة الإنتاجية والكفاءة من خلال السماح للدول بالتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، بما يؤدي إلى استخدام الموارد بكفاءة أكبر، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. أيضاً فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار المستهلك، حيث أن تقليل الحواجز التجارية، مثل التعريفات الجمركية، قد تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وزيادة المنافسة بين المنتجين، مما يتيح للمستهلكين خيارات أكثر ومنتجات ذات جودة أعلى بأسعار أقل، كما تؤدي إلى توسيع السوق حيث تتمكن الشركات من الوصول إلى أسواق دولية أكبر لمنتجاتها، وإلى مجموعة أوسع من المواد الخام والمكونات، كما أن المنافسة تحفزها التجارة الدولية تؤدي إلى تحفيز الابتكار، كما تسهل التجارة العالمية نقل التكنولوجيا والمعرفة عبر الحدود.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي زيادة التجارة إلى خلق فرص عمل في قطاعات التصدير التنافسية والصناعات ذات الصلة، مما قد يرفع مستويات الدخل الإجمالي، كما أنها قد تساعد على جذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة، أيضاً فإن تنويع العلاقات التجارية يمكن أن يساعد اقتصاد الدولة على أن يصبح أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية المحلية، وأن يعزز الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال الترابط.

1.1. مشكلة البحث:

تعاني ليبيا من العديد من التحديات الاقتصادية، والتي تتمثل في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، واعتماد الصادرات على النفط، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وعدم وجود تنوع اقتصادي. وتعد السياسة التجارية أحد أهم الأدوات الاقتصادية لمواجهة هذه التحديات. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يسهم سياسة التجارة الحرة في تنويع الاقتصاد الليبي؟
- ما هي الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية في ليبيا؟

1.2. فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية وهي "**يؤدي سياسة تحرير التجارة إلى التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا**"

1.3. أهداف البحث:

- دراسة ماهية السياسة التجارية وأنواعها.
- دراسة ماهية أدوات السياسة التجارية.
- دراسة السياسة التجارية المتبعة في ليبيا.
- دراسة التجارة الخارجية في ليبيا.
- دراسة دور السياسة التجارية في النمو الاقتصادي في ليبيا.

1.4. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في محاولة التعرف على الإطار النظري للسياسة التجارية وأدواتها وأهدافها، بالإضافة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية للسياسة التجارية على الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى الفرص والتحديات ذات الصلة بالسياسة التجارية في ليبيا، وأخيراً التوصل إلى بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز الدور الإيجابي للسياسة التجارية في الاقتصاد الليبي.

1.5. منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي حيث يختبر النظرية على الواقع في ليبيا، بهدف الوصول إلى النتائج

المطلوبة، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على الاستعانة بالمراجع والدراسات والتقارير والدوريات المتخصصة وتحليلها لتحقيق أهداف البحث، بالإضافة إلى اعتماده على الأسلوب التحليلي الخاص بالنماذج القياسية من خلال الاعتماد على نموذج انحدار خطي متعدد لاختبار تأثير سياسة حرية التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2024).

1.6. الدراسات السابقة:

تناولت العديد ن الدراسات تأثير السياسة التجارية سواء الحمائية أو حرية التجارة على العديد من المتغيرات الاقتصادية، ومنها دراسة (Nwaka, at. El، 2015) التي استهدفت قياس أثر السياسة التجارية على معدل البطالة في نيجيريا، وتوصلت إلى أن خفض القيود على التجارية يؤدي إلى خفض معدل البطالة في الأجل الطويل [1].

ودراسة (Warrad، 2017) والتي استهدفت دراسة تأثير الانفتاح التجاري على معدل البطالة في الدول العربية (الجزائر – البحرين – مصر – الأردن – عمان – السعودية – تونس) وتوصلت لوجود تأثر إيجابي للانفتاح التجاري على خفض معدلات البطالة [2].

بالإضافة إلى دراسة (Li & Whalley، 2021) والتي هدفت إلى إلى تحليل أثر الحماية التجارية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية على العمالة في قطاع التصنيع، وقد توصلت إلى أن الحماية التجارية الأمريكية تقلل من العمالة في قطاع التصنيع في الولايات المتحدة، وستزداد هذه الخسائر إذا اتخذ الشركاء التجاريون إجراءات انتقامية، ورغم أن تدابير الحماية التجارية يمكن أن تزيد الطلب على السلع المصنعة المحلية في الولايات المتحدة بسبب انخفاض الطلب على البدائل الأجنبية، إلا أن الإجراءات المضادة التي يتخذها الشركاء التجاريون ستؤدي إلى تقليل الطلب على السلع المصنعة في الولايات المتحدة، ويكون إجمالي التأثير هو أن الولايات المتحدة تخسر الطلب المحلي على الصناعات التحويلية ثم تخسر العمالة في قطاع التصنيع، وبالتالي ضعف النمو الصناعي [3].

ودراسة (Ajoje & Adegboyo، 2022) والتي هدفت إلى تحليل تأثير الحماية التجارية على قطاع التصنيع في نيجيريا، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقييد التجارة له أثار إيجابية في الأجل القصير وسلبية في الأجل الطويل على قطاع الصناعة، حيث توصلت إلى أن الحمائية التجارية تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، على الرغم من ارتفاع الدخل التي حققته الدولة من زيادة التعريفات الجمركية [4].

2. الإطار النظري

2.1. للسياسة التجارية:

السياسة التجارية هي مجموعة التشريعات واللوائح التي تستخدمها الدولة لإدارة نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم والتي تعمل علي تحرير أو حماية وتقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات التي تواجهه علي المستوي الدولي بين مجموعة من الدول [5].

وتنقسم السياسة التجارية إلى نوعين وهما:

أ- **سياسة حرية التجارة:** هي السياسات التجارية التي تستهدف رفع القيود على التجارة على حركة السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول، أي أنها سياسة تجارة غير مقيدة مع أي رسوم جمركية أو أي إعانات أو أي حصص، أو أي قيود تجارية [6].

ب- **سياسة حماية التجارة:** هي الاجراءات التي يمكن من خلالها تخفيض المنافسة الأجنبية بقصد حماية السلع في السوق المحلية، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية، أو مختلف القيود الكمية مثل حصص الاستيراد، أو التنظيمية والفنية مما يؤدي إلى تقليل حجم الواردات [7].

2.2. بعض أدوات وآليات السياسة التجارية:

وللسياسة التجارية عدد من الأدوات التي تستخدمها إما لتقييد التجارة أو لتحرير التجارة، وتتمثل فيما يلي:

2.2.1. التعريفات الجمركية: وهي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها الحدود للداخل عند الاستيراد أو للخارج عند التصدير، وهناك عدة أنواع منها:

أولا: وفقاً لطريقة تحديد هذه الرسوم وتنقسم إلى الرسوم قيمية Advaloren Tariffs والرسوم نوعية Specific Tariffs والرسوم المركبة [8].

ثانيًا: وفقاً للهدف منها وتنقسم إلى الرسوم المالية والحمائية [9].

ثالثًا: وفقاً للسياسة وتنقسم إلى الرسوم التفضيلية ورسوم معاملة الدولة الأولى بالرعاية [8].

أخيرًا: حسب وعاء الرسم وتنقسم إلى رسوم على الصادرات ورسوم على الواردات.

2.2.2. إعانات التصدير:

هو إجراء تتخذه الدولة بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج لصناعة ما، بهدف مساندة هذه الصناعة حتى تستطيع المنافسة في السوق الدولية، وتنقسم إعانات التصدير إلى إعانات شاملة تمنح لكافة الصناعات، أو إعانات مخصصة تمنح لصناعات محددة [7].

2.2.3. نظام الحصص:

أحد اشكال الإجراءات الحمائية بتحديد حصص معينة للوردات من الدول الأخرى وذلك لحماية الصناعة المحلية، من خلال تحديد كميات أو قيم التي يسمح بتبادلها مع دوله اخري [10].

2.2.4. الدعم:

تقوم بعض الدول بدعم بشكل او باخر للصناعة المحلية وذلك لتدعيم صادراتها وهو أحد اشكال الإجراءات الحمائية وهو محظور طبقا لاتفاق منظمة التجارة.

2.2.5. تراخيص الاستيراد:

تتمثل في عدم السماح بالاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتُعطى هذه الموافقة في شكل ترخيص بالاستيراد، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، ويستخدم هذا النظام في حالة وجود أزمة نقص عملة أجنبية لدى الدولة [11].

2.2.6. تخفيض قيمة العملة المحلية:

تقوم الدول بذلك بهدف خفض أسعار منتجاتها عند تقويمها بالعملة الأجنبية، وبالتالي إكساب صادراتها ميزة تنافسية، بالإضافة إلى أن خفض سعر العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردا وترشيدها [12].

2.2.7. القيود غير التعريفية (Non-Tariff Measures (NTMs:

وهي وفق التصنيف الدولي للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تتمثل في الجدول التالي:

الجدول (1): التصنيف الدولي للقيود غير التعريفية

الواردات	التدابير التقنية	ألف	التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
		باء	الحواجز التقنية أمام التجارة
		جيم	التفتيش قبل الشحن والإجراءات الرسمية الأخرى
	التدابير غير التقنية	دال	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هاء	الترخيص غير التلقائي بالاستيراد، والحصص، والمحظورات، وتدابير التحكم في الكميات، وسائر التدابير التقييدية المتخذة بخلاف ما يتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة
		واو	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
		زاي	تدابير التمويل
		حاء	التدابير المؤثرة على المنافسة

	طاء	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
	ياء	القيود على التوزيع
	كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
	لام	الإعانات وأشكال الدعم الأخرى
	ميم	القيود على المشتريات الحكومية
	نون	الملكية الفكرية
	سين	قواعد المنشأ
التدابير المتصلة بالصادرات	عين	

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "التدابير غير التعريفية من الألف إلى الياء" [13]

2.3. السياسة التجارية في ليبيا:

اتجهت ليبيا إلى تحرير التجارة الخارجية، تماشياً مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2005، وقد نفذت ليبيا العديد من إصلاحات تحرير التجارة، مثل الحد من عدد حالات حظر الاستيراد، وإلغاء تراخيص معظم السلع، وخفض الدعم. وفي عام 2005 حتى 2022، ألغت الرسوم الجمركية على 3500 منتج، وأخضعت حوالي 80 منتجاً متبقياً لرسوم تتراوح بين 5 و50%، كما يبلغ المتوسط البسيط لتعريفة الدولة الأكثر رعاية في ليبيا 0%، وبالتالي، فإن ليبيا نظرياً من أكثر أنظمة التجارة حرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وضمن البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. في الواقع، واستناداً إلى أحدث تعريفة مطبقة بموجب تعريفة الدولة الأكثر رعاية، تُصنف ليبيا كأقل الدول تقييداً من بين 181 دولة في الترتيب. ومع ذلك، لا تزال تعاني من عدة حواجز غير جمركية أمام التجارة. على سبيل المثال، تُفرض رسوم خدمة بنسبة 4% على جميع السلع المستوردة، وتحتفظ الحكومة باحتكار بعض الواردات. بالإضافة إلى ذلك، تخضع السلع المستوردة والمحلية لمستويات مختلفة من ضريبة الاستهلاك، حيث فرضت ليبيا في بداية عام 2009 ضريبة استهلاك جديدة على السلع النهائية المستوردة، وهي ضريبة لا تنطبق على نفس السلع المنتجة محلياً [14].

كما بلغ معدل التعريفة الجمركية على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة حوالي 4,46% في عام 2021، وهو معدل منخفض. وعلى الرغم من توجه ليبيا إلى تحرير التجارة، إلا أنها لازالت تعتمد على النفط، وتعاني من نقص التنوع الاقتصادي، وقد يرجع ذلك إلى بعض التحديات السياسة والاقتصادية، بالإضافة إلى بعض التحديات ذات الصلة بالتجارة الخارجية الليبية، والتي تتمثل في ضعف الأداء اللوجيستي للتجارة الخارجية، والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (2): الأداء اللوجيستي للتجارة في ليبيا

المؤشر	2010		2023	
	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
المؤشر العام	2,33	132	1,9	138
الجمارك	2,15	116	1,9	133
البنية التحتية	2,18	107	1,7	138
الشحن الدولي	2,28	140	2	135
جودة الخدمات اللوجستية	2,28	121	1,9	138
التتبع والتعقب	2,08	143	1,8	136
التوقيت	2.98	124	2,2	137

المصدر: البنك الدولي، 2023 [15].

من الجدول السابق فإن ليبيا تحتل ترتيب متأخر للغاية في أداء اللوجستيات المرتبطة بالتجارة، حيث تحتل الترتيب 132 دوليا في عام 2010 وتراجع إلى 138 في 2023، فبالنسبة لمؤشر الجمارك الذي يقيس كفاءة وإدارة الجمارك تحتل الترتيب 116 في 2010 وتراجع إلى 133 في 2023، ومؤشر البنية التحتية الذي يقيس جودة البينة التحتية للتجارة فتحتل ليبيا المركز 107 في 2010 وتراجع إلى 138 في 2023، ومؤشر الشحن الدولي الذي يقيس القدرة على إدارة الشحنات الدولية فتحتل ليبيا المركز 140 في 2010 والترتيب 135 في 2023، ومؤشر جودة الخدمات اللوجستية الذي يقيس جودة النقل، والشحن، والتخليص الجمركي فتحتل ليبيا المركز 121 في 2010 وتراجع إلى 138 في 2023، أما بالنسبة لمؤشر القدرة على تتبع الشحنات فتحتل ليبيا المركز 143 في 2010 ووصل إلى 136 في 2023، وأخيراً بالنسبة لمؤشر التوقيت والذي يقيس درجة وصول الشحنات إلى المستلمين في مواعيد التسليم المتوقعة فتحتل ليبيا الترتيب 124 في 2010 وتراجع إلى 137 في 2023. أيضاً لمؤشر التجارة عبر الحدود الذي يصدر عن البنك الدولي، ويقيس سهولة تسيير التجارة في الدول، فإن ليبيا في مركز متأخر للغاية، مما يعكس صعوبة التجارة الدولية في ليبيا، ويرجع ذلك لارتفاع الزمن والتكلفة اللازمة للتصدير مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى ارتفاع زمن الاستيراد عالمياً، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3): مؤشرات التجارة عبر الحدود في 2020

المؤشر	ليبيا	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
المؤشر العام	64,7	–
الترتيب العالمي للمؤشر العام	129	–

وقت التصدير (بالساعات)	72	52,5
تكلفة التصدير (بالدولار)	575	441,8
وقت الاستيراد (بالساعات)	79	94,2
تكلفة الاستيراد (بالدولار)	637	512,5

المصدر: البنك الدولي، 2024 [16]

2.4. هيكل التجارة الخارجية في ليبيا:

تعتمد ليبيا بشكل كبير على النفط، وهو ما يعكس عدم جدوى تطبيق سياسة حماية أو حرية التجارة، لأنها لا تؤثر بشكل كبير على صادرات النفط، ويمكن توضيح التجارة الخارجية الليبية من خلال ما يلي:

2.4.1. الصادرات الليبية:

شهدت صادرات السلع والخدمات تذبذباً طوال فترة البحث، حيث بلغت قيمتها 21,1 مليار دولار في 2004، وارتفعت إلى أعلى قيمة لها لتصل إلى 61,9 مليار دولار في 2012، ثم تهبط لأدني قيمها 7,3 مليار دولار في عام 2016، لتعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 34,9 مليار دولار في 2024. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

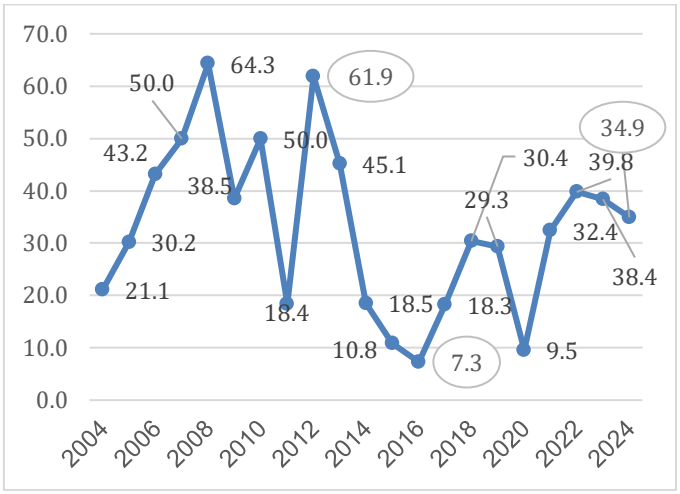

الشكل (1): تطور صادرات السلع والخدمات في ليبيا

المصدر: البنك الدولي، 2024 [17]

وبالنسبة للهيكل السلعي للصادرات السلعية، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (4): الهيكل السلعي للصادرات الليبية (بالمليار دولار)

السلعة	2020	2021	2022	2023	2024
الوقود المعدني (النفط)	7,26	31,6	38,2	33,8	28,7
الحديد والصلب	0,30	0,68	0,58	0,57	0,46

الكيماويات العضوية	0,01	0,04	0	0	0,26
النحاس	0,10	0,14	0,15	0,14	0,14
الألومنيوم	0,04	0,08	0,09	0,07	0,08
أخرى	1,76	0,53	1,27	1,18	0,18
الإجمالي	9.5	33,1	40,3	35,7	29,9
النفط % من الإجمالي	76,7	95,5	94,8	94,5	96,2
الخمسة سلع % من الإجمالي	81,4	98,4	96,8	96,7	99,4

المصدر: مركز التجارة الدولية، 2025 [18]

يلاحظ من الجدول اعتماد الصادرات الليبية على النفط، وهو يثبت تركز الصادرات في ليبيا. وبالتالي يكون الاقتصاد عرضة أكبر للصدمات الخارجية في أسعار النفط، بالإضافة إلى أنه يعتمد في صادراته على مورد مهدد بالنضوب.

2.4.2. الواردات الليبية:

شهدت واردات السلع والخدمات تذبذباً، حيث بلغت قيمتها 10,7 مليار دولار في 2004، وارتفعت إلى أعلى قيمة لها 35 مليار دولار في 2013، ثم وصلت إلى 27,6 مليار دولار في 2024.

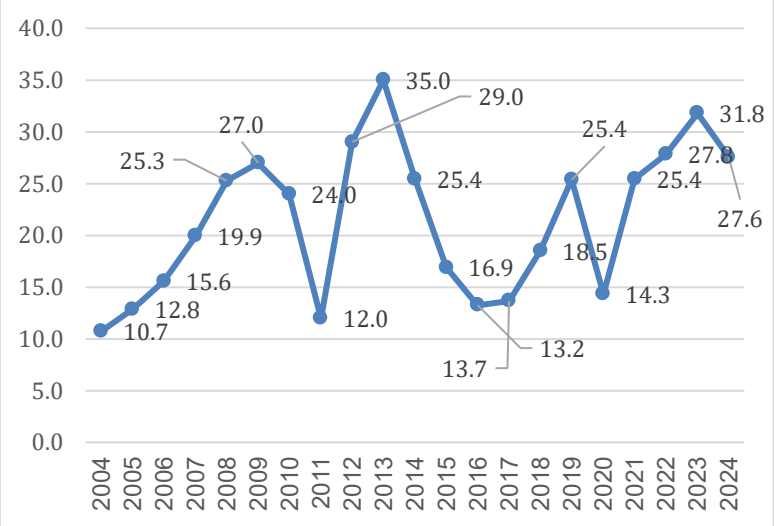

الشكل (2): تطور واردات السلع والخدمات في ليبيا

المصدر: البنك الدولي، 2024 [17]

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات السلعية، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (5): الهيكل السلعي للواردات الليبية (بالمليار دولار)

السلعة	2020	2021	2022	2023	2024
الوقود المعدني	1,8	3	5,4	4,8	4,2
الآلات والأجهزة الميكانيكية	0,9	1,4	1,3	1,9	1,8
المركبات ووسائل النقل	0,8	1,1	1	1,5	1,4
الآلات والمعدات الكهربائية	0,9	1,6	1,5	1,9	1,2
البلاستيك	0,4	0,6	0,7	0,8	0,7
السكر	0,1	0,1	0,3	0,3	0,5
الأثاث	0,3	0,4	0,4	0,6	0,5
منتجات الألبان	0,4	0,5	0,4	0,5	0,5
أخرى	6,9	9,2	9	11	9,5
الإجمالي	12,5	18	19,9	23,2	20,3

المصدر: مركز التجارة الدولية، 2025 [18].

يلاحظ من الجدول تنوع الواردات الليبية، حيث تنوعت بين الوقود المعدني، الآلات والمعدات سواء الكهربائية أو غيرها، ووسائل النقل، بالإضافة إلى البلاستيك والمواد الغذائية، وهو ما يعكس افتقار ليبيا إلى عدد من الصناعات.

3. النموذج القياسي لتأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في ليبيا:

3.1. توصيف النموذج المستخدم:

يعتمد البحث على نموذج انحدار خطي متعدد لاختبار تأثير سياسة حرية التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2024)، ويمكن توضيح النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$lnEG_t = \beta_0 + \beta_1 lnTO_t + \beta_2 lnFDI_t + \beta_3 lnCF_t + \beta_4 TF_t + e_t \qquad (1)$$

حيث EG هو المتغير التابع للنموذج ويعبر عن النمو الاقتصادي.

TO هو معدل الانفتاح التجاري وهو مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل سياسة حرية التجارة.

FDI هو صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

CF هو الاستثمار ويعبر عنه بتكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

TF هو حرية التجارة وهو متغير وهمي بوضع صفر في السنوات قبل انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية، وقيمة 1 بعد انضمامها وهي فترة الحرية (2005–2024).

β : معلمات النموذج.

t : السنوات (1990–2024).

e : حد الخطأ العشوائي، ln: اللوغاريتم الطبيعي.

مصدر بيانات هذه المتغيرات هي قاعدة مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي [17].

3.2. اختبارات النموذج:

قبل إجراء النموذج يجب التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ويوضح الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات:

جدول (6): اختبارات جذر الوحدة

المتغير	اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)	
	المستوي	الفرق الأول
lnEG	***7,07-	***7,18-
lnTO	1,92-	***6,64-
lnFDI	2,38-	***12,19-
lnCF	***4,001-	***6,22-
TF	1,13-	***5,74-

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

*** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

من الجدول يتضح أن السلاسل الزمنية مستقرة عن المستوى ماعدا الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحرية التجارة. وجميعها مستقر عند المستوى.

أيضاً قبل تقدير النموذج، لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، ويتم ذلك من خلال مصفوفة الارتباط التالية:

جدول (7): مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج

	lnEG	lnTO	lnFDI	lnCF	TF
lnEG	1.000				
lnTO	0.1673	1.000			
lnFDI	-0.1174	-0.4879	1.000		
lnCF	0.0717	0.3628	-0.1592	1.000	
TF	-0.0886	0.5276	-0.0858	0.2509	1.000

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الجدول يوضح عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج، حيث لم ترتفع قيمة الاحصائيات بالنسبة لأي متغير عن 0.9.

أيضاً يجب التأكد من عدم وجود مشكلة التباين Heteroskedasticity من خلال استخدام اختبار White Test، والذي لو قيمة الاحتمال أكبر من 0,05 يدل على عدم وجود مشكلة التباين.

جدول (8): اختبار White Test لمشكلة التباين

F-statistic	0.9264	Prob. F(10,23)	0.5274
Obs*R-squared	9.7627	Prob. Chi-Square(10)	0.4615
Scaled explained SS	4.4576	Prob. Chi-Square(10)	0.9244

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

من الجدول السابق يتضح عدم وجود مشكلة التباين.

4. نتائج التقدير:

الجدول التالي يعكس نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على معدل النمو الاقتصادي في ليبيا:

جدول (9): نتائج تقدير النموذج

Variables	Coeff	Std. Error	T- statistic	Prob
ΔLNTO	4.744	1.170	4.052	**0.0003**
ΔTF	3.085	1.962	1.572	**0.0266**
ΔLNFDI	0.027	0.013	2.118	**0.0428**
LNCF	0.622	1.157	0.538	**0.5947**
C	−1.59	3.122	−0.511	**0.6131**
F-statistic	4.7240			**0.0046**
R-squared	**0.794523**			
Adjusted R-squared	**0.767109**			
Durbin-Watson stat	**1.961072**			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

قبل اعتماد نتائج هذا النموذج، يجب إجراء بعض الاختبارات للتأكد من جودة النموذج المستخدم في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويوضح الجدول التالي هذه الاختبارات:

جدول (10): اختبارات صلاحية النموذج إحصائياً

الاختبار	القيمة الاحصائية	المعنوية P- value
التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera (Normality Test)	0,623569	0,6494
تجانس تباين البواقي ARCH (Heteroskedasticity Test)	0,971020	0,3321
استقلال حدود الخطأ -عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي (Serial Correlation LM Test) Breusch-Godfrey	0,448018	0,6436

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

من الجدول يتضح أن البواقي تتبّع توزيعًا طبيعياً حيث أن إحصائية Jarque-Bera غير معنوية، أيضاً يتضح وجود تجانس في تباين حدود الخطأ لأن احتمالية Chi-Square غير معنوية، وعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي لأن Chi-Square غير معنوية أيضاً، وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تقدير العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي، ويمكن عرض نتائج النموذج على النحو التالي:

- يؤثر الانفتاح التجاري إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك عند مستوى معنوية 1%، أيضاً يلاحظ ارتفاع المعامل حيث يساوي 4,744 وهو معامل مرتفع جداً.
- تؤثر حرية التجارة إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك عند مستوى معنوية 1%، ويلاحظ ارتفاع المعامل حيث يساوي 3,085.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك عند مستوى معنوية 5%، بمعامل منخفض يبلغ 0.027.
- يؤثر الاستثمار المحلي إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، ولكنه غير معنوي إحصائياً.
- بلغت قيمة معامل التحديد R-squared حوالي 0,794523 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 79,45% من التغيرات في المتغير التابع.
- بلغت إحصائية Durbin-Watson stat حوالي 1,961072 وهي جيدة لأنها قريبة من 2، وهو ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي.
- إحصائية F-statistic معنوية، وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل.

5. التوصيات:

- أهمية البدء العاجل في وضع إستراتيجية صناعية باستهداف عدد محدد من الصناعات، لأن التنويع الصناعي هام لتعزيز الصادرات والنمو الاقتصادي.
- أهمية بناء قاعدة صناعية متنوعة بالتركيز في البداية على عدد من القطاعات الصناعية ذات الأولوية ومنها الصناعات الغذائية، وسائل النقل والمركبات، والأجهزة الكهربائية، بالإضافة إلى رفع كفاءة الصناعات القائمة.
- أهمية تيسير إجراءات التجارة الدولية سواء الجمركية أو المرتبطة بالبنية التحتية للتجارة الدولية في ليبيا، بهدف خفض تكلفة وزمن الإفراج عن البضائع وخفض المستندات المطلوبة لذلك، ويمكن ذلك من خلال رقمنة هذه الإجراءات.
- أهمية تعزيز الأداء اللوجيستي من خلال تطوير الموانئ، ورفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في هذا المجال من خلال التدريب المستمر، وتعزيز شراكة القطاع الخاص في إدارة لوجستيات التجارة الدولية.

6. الخاتمة:

اتسقت نتائج البحث مع الدراسات السابقة التي تم استعراضها ومع العديد من البحوث ذات الصلة، حيث أن النمو الاقتصادي في ليبيا مرتبط بشكل كبير جداً بالتغيرات في التجارة الخارجية والتي في معظمها هي للنفط، وبالتالي أي صدمة إيجابية أو سلبية في أسعار النفط أو كمية صادراته تنعكس فوراً وبشكل قوي ومؤثر في النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الطبيعة الريعية والهشة للنمو الليبي. كما أنه وعلى الرغم من توجه ليبيا إلى تحرير التجارة، إلا أنها لازالت تعتمد على النفط، وتعاني من نقص التنوع الاقتصادي، وتركز الصادرات، وقد يرجع ذلك إلى بعض التحديات السياسة والاقتصادية، بالإضافة إلى بعض التحديات ذات الصلة بالتجارة الخارجية الليبية، والتي تتمثل في ضعف الأداء اللوجيستي للتجارة الخارجية، وصعوبة وارتفاع تكلفة ومن التجارة الدولية في ليبيا. أيضاً أن اعتماد الصادرات الليبية على النفط، تجعل الاقتصاد الليبي عرضة أكبر للصدمات الخارجية في أسعار النفط، بالإضافة إلى أنه يعتمد في صادراته على مورد مهدد بالنضوب، وبالتالي فإنه في الأجل الطويل فإن عدم التنويع الاقتصادي في ليبيا قد يؤدي إلى الركود الاقتصادي. أيضاً فإن تنوع الواردات الليبية من مختلف السلع في القطاعات الصناعية المختلفة، يؤكد أيضاً افتقار ليبيا إلى تنويع القاعدة الصناعية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أثبت البحث من خلال النموذج المستخدم صحة الفرضية الأساسية، حيث أن الانفتاح التجاري وحرية التجارة كان لهما تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث أن الانفتاح

التجاري كان له تأثير إيجابي بمعامل انحدار مرتفع إحصائياً، كما أن التحول إلى حرية التجارة منذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أحدث تأثيراً إيجابياً فعلياً على النمو الاقتصادي في ليبيا بمعامل انحدار مرتفع إحصائياً أيضاً. وتتسق هذه النتيجة أيضاً مع فرضية البحث.

كما توصل البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، بمعامل انحدار منخفض وقد يرجع ذلك إلى تدني حجم هذه الاستثمارات في ليبيا، بالإضافة إلى أن الاستثمار المحلي أيضاً يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، ولكنه غير معنوي إحصائياً، وقد يرجع ذلك لأن الاستثمار المحلي الحالي غير كافي ليدفع عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا. وهو ما يتفق مع نتائج النماذج المشار إليها في عدد من الدراسات الاقتصادية السابقة.

المراجع:

[1]. Nwaka, I.; Uma, E.; Tune, G. Trade Openness and Unemployment: Empirical Evidence for Nigeria. Econ. *Labour Relat. Rev.*, 2015, 26(1), 117-136..
https://doi.org/10.1177/1035304615571225

[2]. Warrad, T. Trade Openness, Economic Growth and Unemployment Reduction in Arab Region. *Int. J. Econ. Financ.*, 2018, 8(1), 179-183

[3]. Li, C.; Whalley, J. Trade protectionism and US manufacturing employment. Economic Modelling, *Elsevier*, 96(C), 353-361.
https://doi.org/10.1016/j.econmod.2020.03.017

[4]. Ajoje, O.I.; Adegboyo, O.S. Trade protectionism and the manufacturing sector: a review of border closure policy in Nigeria. *Futur. Bus. J.*, 2022, 8(1), 60.
https://doi.org/10.1186/s43093-022-00170-4

[5]. السريتي ، محمد أحمد.؛ غزلات، محمد عزت. التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص. 134.

[6]. Nagel, D.; Burnete, S, Free Trade in Theory and Policy: Contemporary Challenges., 2018, HSS (VII.2).
https://doi.org/10.2478/hssr-2018-0012

[7]. عابي، وليد" .حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، 2019، ص. 39.

[8]. أبو شرار، علي عبد الفتاح. الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2015؛ ص. 263.

[9]. عوض الله، زينب حسين. الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، ، مصر، 2004؛ ص. 286.

[10]. علي، خالد أحمد. التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، الطبعة الأولى؛ دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، 2019.

[11]. يونس، محمود. وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015؛ ص. 136.

[12]. زقزوق، محمود جمال.؛ عبد الخالق، محمد عبد الخالق.؛ عبد الحليم، أحمد مجدي.؛ الشامي، آلاء محمد. سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وتأثيرها في عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1980-2022)، باستخدام منهجية NARDL . *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقت*. 2024، 10، 231-282.

https://doi.org/10.21608/esalexu.2025.402723
[13]. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). *التدابير غير التعريفية من الألف إلى الياء*؛ الأمم المتحدة: جنيف، 2021؛ ص. 2.
[14]. World Bank. **_Libya Trade Brief_** (Document No. 72663 v1); World Bank: Washington, DC, USA, 2010. Available online: https://documents1.worldbank.org/curated/en/982541468270643122/pdf/NonAsciiFileName0.pdf (accessed on 09-09-2025).
[15]. World Bank. *Logisti cs Performance Index*. 2023. Available online: https://lpi.worldbank.org/international (accessed on 07-09-2025).
[16]. World Bank. *Doing Business*; World Bank: Washington D.C., 2024. Available online: https://archive.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/libya#DB_tab (accessed on 15-08-2025).
[17]. World Bank. *World Development Indicators (WDI)*; World Bank: Washington D.C., 2025. Available online: https://data.albankaldawli.org/country (accessed on 09-09-2025).
[18]. International Trade Centre (ITC). *Trade Map*; ITC: Geneva, 2025. Available online: https://www.trademap.org/Product_ (accessed on 17-08-2025).